

الجنسية في العالم العربي بين الثلاثينات من القرن التاسع عشر والستينات من القرن العشرين : مفاوضة الانتماءات والقانون.

تقديم محمد الوالدي

جزائريون ملحقون قسرا بدولة ينحو بهم التفكير نحو أمة وفلسطينيون يرون أنفسهم جزءا من أمة لكن لا دولة لهم معترف بها أميا : وضعيتان قصويتان لكنهما لا تمثلان في الواقع سوى بعض الحالات الكثيرة التي تكشف عنها مسألة الجنسية في العالم العربي فيما بين الثلاثينات من القرن التاسع عشر والستينات من القرن الموالي، أي بين مرحلة التفكك البطيء للسيادة العثمانية على البلدان المغاربية والمشرقية وجلاء السلطات الاستعمارية عنها. وعناية بهذا الملف إنما تنبع من رغبة في التقريب بين هذه الوضعيات المختلفة والمقارنة بينها¹.

انطلاقا من معاناة تعالق دراسات حديثة حول مسألة الجنسية في شمال إفريقيا زمن الاستعمار أو قبله، أي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر (Ben , 2012 ; Amara, 2012 ; Urban, 2011 ; Blévis, 2003 ; Slimane et Abdessamad, 2012 ; Oualdi, 2012)، أردنا مقارنة تساؤلاتنا بتلك المتعلقة بالشرق الأدنى في ظرف بات فيه كلّ قسم من هذه المنطقة يبدي اهتماما متزايدا بالإرث العثماني وبتجارب الإمبراطوريات وتأثيراتها لا سيما في المجالات الفرنسية والبريطانية، وبالأخص في زمن بدأ فيه البحث يتخلص من هاجس أصول الدولة والأمة ويفسح المجال لبناء تاريخ اجتماعي للسياسي قائم على دراسة الممارسات والتمثّلات والإحساس بالانتماء ومنطق الفاعلين (Cerutti, 2012).

رابط عمودي وأفقي

تتموقع الجنسية، كما تفهم اليوم، عند التقاء هاتين المقاربتين التاريخيتين. فكما أنه بالإمكان دراستها من وجهة نظر الدولة فإن الأمر ممكن أيضا من زاوية القوميين أو ذوي الطموح القومي. واعتمادا على ما ذكره جبرار نواريل (1995: 5) في تعريفه لها بكونها " إنتماء مقننا" و في ذات الوقت "إحساسا بالانتماء إلى مجموعة من الأفراد يعرفون بدورهم بجملة من الخصائص الثقافية"، فالجنسية تصبح عبارة عن تقاطع بين رابط قانوني عمودي يصل بين الأفراد والدولة من جهة وآخر أفقي يتمثل في العلاقات القائمة بين عناصر "الجماعة" الواحدة (Lagarde, 2003) من جهة ثانية.

¹ هذا الملف هو حصيلة مجهود جماعي ساهم فيه مجموعة المؤلفين واستفاد من القراءات الجيدة والتقييم الجدي لكل من نيكولا ميشال وإيزابيل قرانفو وسيلفي دُنو وفرانسوا سينو ودانيال روفيي. فإليهم جميعا نرفع أعظم عبارات الشكر.

مثل البعد الأول للجنسية باعتباره شكلا قانونيا متّصلا بالدولة، حقلا مفضّلا لدى الحقوقيين ثم من بعدهم مؤرخي الأمة. وبذلك كانت مسألة الارتباط القانوني بالدولة محورا تقليديا ضمن "أطروحات الحقوق" زمن الجمهورية الثالثة الفرنسية (Blévis, 2003 : 28 ; Parolin, 2007). وعلى امتداد فترة طويلة سيطرت في النقاشات فكرة التضارب الهيكلي بين الجنسية الفرنسية والألمانية (Kastoryano, 2001 : 5 ; Brubaker, 1997) وذلك قبل أن تخضع للمراجعة والتنسيب عبر إدراجها ضمن طيف التجارب الأوروبية الأخرى (Weil et Hansen, 1999). أما البعد الثاني في تعريف الجنسية أي باعتبارها بناءا يرتكز على ذاتيات أو تفاعلات اجتماعية أو روابط تصل بين ما هو اجتماعي وقانوني ومؤسّساتي، فلا يزال في حاجة إلى المساءلة لا سيّما من وجهة نظر سوسيولوجية تاريخية من ناحية وتاريخ يأخذ بعين الاعتبار المسارات وديناميات التفاعل من ناحية أخرى. ففي فرنسا مثلا، فُتحت إمكانيات للكشف عن التوتّر الحاصل بين التعريفات القانونية ومشاعر الانتماء أو بصفة أدقّ بين منطق الدولة في تحديد الانتماء وهيكل الهوية الوطنية (Noiriel, 1995) أي كيف يمكن للدولة التي تملك القدرة على تعريف كل فرد ينتمي إليها "أن تميز قانونيا بين مواطنيها وبين الأجانب الموجودين على ترابها" (Beaugrand, 2009 : 22 ; Denis et About, 2010).

وبين هذين الأفقين، أي بين بناء التاريخ الوطني من جهة والسوسيولوجية التاريخية للدولة من جهة ثانية، خضع "النمط الجمهوري" للإدماج على الطريقة الفرنسية في مستوى الإمبراطورية الاستعمارية إلى قراءة نقدية تهدف إلى "مساءلة الخطاب الذي أنتجه الاستعمار" بقصد مجابهته "بالممارسات الفعلية للإدارة الاستعمارية" (Blévis, 2003 : 27). فكانت إحدى أهداف تلك الدراسات إبراز تناقضات ذلك النموذج الذي كان خلافا لادعاءاته الكونية "موسوما بخصوصية كبيرة هي العرق" (Saada, 2007 : 275). ترك هذا النموذج الذي تبلور في رحم دولة الاستعمار بصماته على الدراسات المغاربية المتعلقة بالجنسية. أما في بلدان المشرق فقد خضعت قراءة الجنسية إلى تساؤلات أخرى. ففي هذه البلدان غالبا ما نُظر إليها، أي الجنسية، من زاوية العلاقات بين أغلبية أو سلط مسلمة من ناحية وأقليات غير مسلمة من ناحية ثانية. فكان التساؤل يأتي على النحو التالي : ما هو تأثير الانتماءات الجماعية والقوميات والجنسيات في انهيار البناء الإمبراطوري العثماني (Karpat, 1982 : 141) ؟ أو على العكس من ذلك لماذا حرمت الأقليات من مكان لها ضمن القوميات الناشئة بعد الاستعمار تلك التي عرّفت نفسها بالعروبة والإسلام (Abécassis et Le Gall-Kazazian, 1992) ؟ والحال أن الأخذ بمقاربات أخرى تتمحور حول التفاعل بين القوميات والإمبراطوريات أو الأخذ كذلك بنتائج الدراسات الحديثة حول تحديد انتماء الأشخاص (Grangaud et Michel, 2010) يمكن لا فقط من تقريب

التساؤلات حول الجنسية في السياقين المغربي والمشرقي بل يمكن بالخصوص من القيام بتقاطعات بين المقاربتين العمودية والأفقية للجنسية بشكل يسمح ببناء تاريخ اجتماعي للانتماءات².

إرث إمبراطوري وتفاعل اجتماعي

علينا أن نعي في البداية بأن المنطقة المغربية، ولا سيما الجزائر، لم تكن مجرد أوعية حاضنة للتجارب القانونية الأوروبية. كما لا يمكن النظر إلى القوميات التي تتقاسم المجال المغربي اليوم كما لو كانت مجرد أجزاء ترتب وجودها عن تفكك الإمبراطوريات. لقد كانت الإمبراطوريات الإسلامية الوسيطة والعثمانية ثم من بعدها الاستعمارية بؤرا لتبلور العلاقات وتغيّرها بين المجموعات البشرية وبين الحكام والمحكومين، فكانت عبارة عن سيرورات أفضت في مجملها خلال الفترة الحديثة إلى بروز تشكيلات متميزة للـ "المواطنة والحقوق" وأطر تجانست داخل كلّ منها ممارسات انتماء محلية متميزة.

يتداخل هذان البعدان، الأفقي والعمودي، للجنسية في تركيبة الـ "مخيال الإمبراطوري" و"مخيال الأمة" على حسب تعبير ج. بوربنك وف. كوبر³. يقوم المخيال الإمبراطوري "على الرابط العمودي أي على الفوارق بين مختلف أجزائه" والتي وجدت في الواقع منذ العهد الوسيط بما أن الإمبراطوريات الإسلامية قد بلورت، في إطار الهيمنة الإسلامية، العلاقة بين الحكام المسلمين والرعايا من "الذمين" من جهة وبين هؤلاء والرعايا من المسلمين من جهة ثانية. أما الاستقطاب الآخر والأقرب زمنيا أي "المخيال القومي" فهو "يركز على المجموعة الأفقية" وذلك في إطار التأكيد على المساواة بين جميع المواطنين (Burbank et Cooper, 2008 : 497). وبالتالي فإن قراءة تكوّن الجنسية في المغرب كما في الشرق الأدنى وممارساتها يمكن أن تكون وفق مستويات متعددة : سواء في ضوء إرث الإمبراطوريات والتجارب الوطنية أو من زاوية العلاقات المتينة بين عواصم الإمبراطوريات والمستعمرات، كما يمكن تناولها في خضم جدل طويل حول القيم الإسلامية ومن زاوية المطالبة بالحقوق في المستويات المحلية. وقد ساهمت مجمل هذه الشبكات في تكوين "النسيج المعقد للانتماءات" (Denoix, 1997).

فكما لم يعد يُنظر إلى الهوية على أنها "ماهية أو حالة ثابتة" بل باعتبارها "حصيلة تفاوض" (Vidal, 1025 : 2009)، فإن الجنسية بدورها لم تعد خطابا أو ممارسات فحسب بل إن صياغتها مرتبطة بتفاعلات مختلفة تحصل بين المواطنين أو مع الدولة أو بينهم وبين الأجانب... بعبارة أخرى ما يشعر به الأفراد أو ما يريدون التعبير عنه من خلال جنسيتهم لا ينحصر في التأكيد على وجود أو نفي نموذج ما أو "ظاهرة

² نقول ذلك آخذين برأي إيزابل قرانفو (2013) التي تعرّف الانتماءات بكونها "عبارة عن سجلات يتخذها الأفراد باعتبارها مرجعيات لتدعيم مواقعهم المحددة ضمن المجموعة السياسية".

³ J. Burbank et F. Cooper.

قانونية مشوّهة". ذلك أنه في ظرفيات معيّنة تكشف التجارب عن وجود "أبعاد تعاقدية أكثر منها هوياتية في بلورة المجموعات السياسية" (7 : Grangaud, 2013).

ولأن الجنسية تستند في آن واحد إلى القدرات الفردية وإلى انتقال التجارب بين الإمبراطوريات والدول- القومية، ولأنها تربط تلك القدرات بهذه التجارب فإنها تسمح براغماتيا بالكشف عن مختلف أوجه العلاقات التي تربط الأفراد بالدولة والعديد من مرجعيات الانتماء الأخرى دون أن تنحصر في الزمنية الاستعمارية بل تأخذ بعين الاعتبار أبعادا أخرى مهمة (إسلامية أو عثمانية مثلا) ومستويات ترابية مختلفة تتراوح بين ما هو محلي وما هو بحجم وطني أو حتى ما يتجاوز حدود الدولة القومية. وفي هذا المعنى تسمح مسألة الجنسية بفهم إحدى الظواهر التاريخية الهامة في تحديد الانتماء وحماية الحقوق الفردية : فالرابط القانوني الذي تقيمه الجنسية بين الأفراد والدولة، كما بيّن ذلك فيليب بورمو في هذا الملف، اعتمادا على كارل شميت، يحيل على تلك اللحظة التي تحوّلت فيها الدولة إلى المعيار الناظم للعالم⁴ فيما اندرج ما عداه ضمن صنف البقايا.

تأريخات أخرى

تتناول المساهمات التي يتضمّن هذا العدد من المجلة الجانب الأول من التعريف القانوني للجنسية أي ذلك الذي يهمّ علاقة الدولة بمواطنيها والرامي إلى إرساء ولاء أو رعاية متجانسة وكذلك إلى إدماج الأجانب والمهاجرين أو إقصائهم... لكن المؤلفين سعوا كذلك بالخصوص إلى توضيح الوجه الآخر للمسألة وذلك بالانطلاق من الأفراد في كيفية فهمهم للجنسية وتنزيلهم إياها ضمن المنظومة القيمية لانتماءاتهم حسب "ما ينطوي عليه الفضاء الاجتماعي من إنتاج للمشاعر الأخلاقية وما يتبعها من توزيع وانتقال وتوظيف إضافة إلى العواطف والقيم والمعايير والالتزامات" (1257 : Fassin, 2009). ولئن عكس محتوى هذا الملف تسلسلا زمنيا وإذا ما طرحت أحيانا مسألة الانتقال من وضع الرعاية في الإطار الإمبراطوري إلى الجنسية، فإن فكرة تطوّر الأوضاع و فرض نظام انتماء إلى الدولة يتمحور في مجمله حول الجنسية هي هنا موضوع التفكير.

مثلت الدراسات الرائدة حول الجنسية والتي لا تزال مرجعا في بعض مكونات العالم العربي والإسلامي نقاط استدلال مهمة إذ مكنت من تحقيق مسار تبني قوانين الجنسية وتعميمها. ومن هذه الزاوية مكّنت تلك الدراسات من التمييز بين ثلاث فترات : فترة أولى من التصرّ القانوني للجنسية امتدت من 1830 إلى 1880 أفضت في الولايات العثمانية وفي المجالات الخاضعة للاستعمار الأوروبي إلى تكوين وضع "الرعايا المحليين" (Abécassis et Le Gall-Kazazian, 1992 ; Ilbert, 1988 ; Blévis, 2003). وفترة

⁴ « Nomos de la terre »

ثانية تزامنت مع انتصاب الحماية وتفكيك الانتماءات إلى العالم العثماني بعد معاهدة لوزان في 1923 في البلدان الواقعة تحت الانتداب (Bourmaud, 2009 ; Sfeir, 2008) ومصر (قرار 1928. Abécassis et Le Gall-Kazazian, 1992) اتسمت بمراجعة المعايير السابقة وتميزت بإرادة القضاء على الحالات الغامضة التي منها وضع "المحميين" مثلاً. استند العمل إلى توحيد الانتماءات القانونية تماشياً مع قوانين الجنسية بينما تم تصنيف أهالي المستعمرات وفق قوانين المستعمرين. أما فترة الاستقلال وهي المرحلة الثالثة والأخيرة فقد تميزت بمراجعة أصناف الانتماء السابقة في بلدان المغرب (Henry, 1994)⁵ وكذلك في مصر وبلاد الشام وشبه الجزيرة العربية (Beaugrand, 2009) عاكسة بذلك إرادة سياسية واضحة هدفها القضاء على الوضعيات الخصوصية للأقليات أو أي معاملة قانونية متميزة.

يأتي هذا العدد من المجلة بعد هذه الأعمال التأسيسية ، لكنه لا يهدف إلى إعادة بناء تطور للجنسية وفق مسار خطي. فالأمم لا تلي الإمبراطوريات. لنذكر بأن هذين الشكلين من الحكم ظلاً في تداخل وتشكل وفق بناءات قانونية سابقة. على أن الأهم هو أن مجمل الدراسات لا تدعى هذه الشمولية بل تمحور اهتمامها حول مسارات فردية ومجموعات معينة (من يهود ومهاجرين إيطاليين...) ومجالات متباينة (تونس والجزائر وفلسطين وسورية...) و" تخمينات حول الجنسية يتكرر التفاوض ضمنها حول الانتماء إلى الدولة" (N. Amara). يستند الإطار المنهجي الذي تم اختياره إلى تنوع مستويات الملاحظة والمصادر التاريخية والفاعلين موضوع الأبحاث. وهو تمشّ يؤدي إلى إعادة النظر في فكرة الانتقال الأحادي وحتى المتشابه نحو الجنسية وإلى استكشاف تركيبات متميزة ومندرجة ضمن سياق تاريخي.

في أغلب المساهمات تحتل القدرة على الفعل والتفاوض حول الجنسية مع الهياكل الإدارية مكانة مركزية. كما تكشف هذه الدراسات عن جوانب أخرى في تاريخ الانتماءات. فهو تاريخ لا ينفصل عن المعايير وفي هذا الصدد يسائل مقال ت. جولان تمثّلات هذه المعايير استناداً إلى الكتاب اللبنايين المختصين في القانون أو ذوي التوجهات الإيديولوجية منهم بين العشرينات والأربعينات من القرن العشرين. لكنه وفي ذات الوقت ليس تاريخاً موجّها كلياً أو تحكمه القوانين أو مرجعية الدولة. وبيتعد الدارسون عن السرد الغائي خاصة المتمثّل في أسطورة "الفرنسة" تلك التي نُظر إليها، في حال يهود الجزائر أو اليهود المقيمين في الجزائر، كما لو كانت " سيرورة خطية إيجابية بالأساس ومرغوبا فيها من الجميع" والتي "قد تكون ولدت لديهم تعلقاً مطلقاً بالجنسية الفرنسية" (Le Foll-Luciani).

عموماً تقترب فرضيات الدراسات مع الاستنتاجات التي توصلت إليها ماري لويس في كتابها الأخير (2013) بخصوص تحديد السلطات الاستعمارية الفرنسية لدائرتي السيادة في تونس : معنى ذلك أن تاريخ الجنسية هذا يضل باستمرار خاضعاً للتفاعلات الدائمة بين السكان والمشرّفين الإداريين والقوى الجهوية

⁵ الظهير المغربي الصادر في 1958 ، الأمر التونسي في 1963، ترتيب 1970 القاضي بتنقيح القانون الجزائري لسنة 1963.

التي كانت مطالبة باستمرار بالردّ على الانتظارات والمطالبات والاستراتيجيات التي يبلورها لا الأفراد فقط بل كذلك مؤسسات إدارية أخرى تابعة للدولة تكون منافسة أحيانا وباحثة عن التفاوض أحيانا أخرى. وانطلاقا مما وصفته المؤرخة بـ"جغرافية السلطات" تحصل أحيانا فترات من التأميم للأفراد والجماعات لكنها غير مستقرة بشكل يجعلها تأخذ شكل أنموذج. واستنادا إلى الاستنتاج الذي خلص إليه هيقو فيرميران في هذا الملف فإن تبني قوانين الجنسية وممارساتها وبصفة أعم تأميم الأراضي والمكاسب والأشياء، لم يكن في مجمله ناتجا عن تخطيط مسبق بقدر ما خضع لتعديلات مستمرة. وفي المقابل أو بشكل خفي لا يمكن اعتبار تدليس بطاقات الهوية أو الهجرات بين المجالات ذات السيادة ترسّبات لأزمة قديمة لم يكن فيها للجنسية دور مهيمن ضمن المنظومة العامة للانتماء، فتلك الممارسات كانت ولا تزال عبارة عن بدائل وتقييم الدليل على وجود ممارسات انتماء بديلة وذات حيوية بالنسبة إلى أولئك الذين يرون في الجنسية قبل كل شيء "حقا لكسب الحقوق" (Weil, 2011).

إن فكرة التفاعلات الدائمة لا ينفي دور الزمن في تكوين المعايير. فهي تمكّن في الواقع من الكشف عن ديناميات أخرى. وفي هذا السياق أيضا تساعد دراسة ماري لويس على رسم تاريخ آخر للقوميات في ظل نظام الحماية وحتى أنظمة الانتداب. ففي هذا التاريخ المختلف يتضح أن الحركات القومية لا تؤدي بالضرورة إلى ولادة الأمة، بل تعطي معنى آخر لقوانين الجنسية التي فعّلتها السلط الاستعمارية وتنشئ روابط أخرى بين الأمة والجنسية. فهذه الحركات القومية تساهم بشكل جذري في إعادة تشكيل السيادة الموروثة.

يقدم هذا الملف في فصله الأول، قراءات أخرى تتعلق بما قبل أزمنة القومية. يكشف المقالان المكوّنان لهذا القسم عن تصوّرات للجنسية وممارسات خاصة بها في الفترة السابقة للاستعمار. ففي الوضع التونسي مثلا نرى أن دستور 1861 وكذلك مشروع القانون العائد إلى السبعينات من نفس القرن، أي قبل حلول الاستعمار، وفكرة وجود ارتباط بالدولة عبر الانتماء إلى الإسلام مثلت كلّها وسائل لبلورة مفهوم الجنسية. أما في حال الجزائر فيبين نورالدين عماره أن الروايات المتباينة "حول الذات" تجاه حدث احتلال الجزائر سنة 1830 أحدثت شروخا زمنية سمحت ببروز مطالب انتماء تأخذ أحيانا شكل الولاء مطالبة بالجنسية الفرنسية أيضا كما في حال أمينة هانم ابنة حسين داي آخر الولاة العثمانيين بالجزائر. واستنادا إلى دراسة أركيولوجية في تاريخ الجنسية سيكون من المفيد التفكير في الروابط المحتملة بين هذه المعرفة والممارسات "ما قبل الإستعمارية" وتلك التي صيغت خلال القرن العشرين. ونقصد بذلك العلاقات الممكنة بين الحركات القومية في المغارب أو التيارات الإصلاحية الإسلامية (McDougall, 2006) من جهة ولغة الانتماء الدولي التي بلورها العلماء في السبعينات من القرن التاسع عشر كما يتضح من خلال دراسة فاطمة بن سليمان في هذا الملف.

الدولة في مواجهة الأفراد

انطلاقاً من علاقتها بالدول والإمبراطوريات دُرست الجنسية في هذا الملف حسب تشكيلات ثلاث: ففي المقال المتعلق بمسألة تحديد جنسية القائد نسيم شمامة ، قائد يهود تونس والمسؤول المالي المتنّفذ في حكومة إيالة تونس العثمانية والذي فرّ إلى باريس في 1864 وقضى آخر حياته في ليفورن ، تقدم فاطمة بن سليمان إطاراً إمبراطوريا طرحت ضمنه مسألة الجنسية بشكل متفرد. إذ يبدو أن تونس، التي كانت في هذه المرحلة ولاية تتمتع بهامش كبير من الاستقلالية عن إسطنبول، لم تطرح فيها مسألة قانون الجنسية العثمانية الصادر في 1869 بل ارتبطت رهانات الجنسية بالتنافس الحاصل بين القوى الأوروبية وانطلاقاً من وضعيات معينة خاصة بمسؤولين سابقين في حكومة بايات الإيالة الذين التجأوا إلى أوروبا بعد اختلاس أموال الخزينة العامة. دفعت قضية نسيم شمامة وقبله محمود بن عياد اللجوء إلى باريس منذ الخمسينات من القرن التاسع عشر شخصيات "مخزنية" أخرى بارزة في تونس إلى بلورة سياسة دفاع ومفهوم للجنسية سبق بزمان طويل قانون الجنسية التونسية الصادر في 1914. فكانت بذلك مفاهيم الجنسية محلّ جدل قبل إدراجها ضمن معايير وصياغتها بلغة القانون.

أما عن وضعيات الانتداب، ولا سيما الانتداب البريطاني في فلسطين والفرنسي في سوريا ولبنان (الذين درسا تباعاً من طرف بانكو وبورمو وجولان) فإنها تكشف عن شكل آخر من التّفصل بين القوى الإمبراطورية والدولة والسكان في الولايات السابقة للإمبراطورية العثمانية والتي خضعت لهيمنة الدول الأوروبية القوية. وبناءً على صيغة الانتداب التي منحتها جمعية الأمم تمّ تركيز قوانين الجنسية بحذر ابتداءً من العشرينات أخذاً بعين الاعتبار الإرث العثماني المحلي والواقع الموسوم بتعدد الانتماء وإرادة تسيير متباينة لأولئك السكان المحليين.

أما مثال الجزائر وهو التشكيلة الثالثة والأخيرة: فنحن إزاء ولاية عثمانية سابقة لكنها تحوّلت إلى مجال فرنسي. وبحكم وجود أقلية من المواطنين الفرنسيين واجهت السلط الإدارية الاستعمارية مشاكل الانتماء القانوني بالنسبة إلى ثلاث مجموعات مختلفة: رعايا إيالة الجزائر سابقاً، التي تحولت إلى مستعمرة فرنسية، والمتواجدون داخل البلاد أو خارجها (N. Amara)، واليهود الوافدون في الغالب من فضاء المغرب (Le Foll-Luciani) وكذلك المهاجرون الأوروبيون لا سيما القادمون من البلدان الإيطالية قبل الوحدة وبعدها (H. Vermeren).

ففي مختلف هذه الحالات - وكما تشير إلى ذلك البعض من هذه الإسهامات- فإن التّصورات الدّولتية للجنسية وكذلك القوانين المترتبة عن هذا التّصور وممارسات التعريف مؤسسة في الغالب للمجهودات الرامية إلى مراقبة السكان عبر إدماجهم ضمن المجموعة الوطنية أو إقصائهم منها. وبذلك يستجيب هذا

التدخل والمراقبة لغايات عملية بحيث يصبح هدف الجنسية " تكوين زبائن" (Ph. Bourmaud) "وتحفيز المشاركة في النظام الاستعماري أو الحرص على مراقبة إمكانيات الانقلاب". وحسب فرضية نور الدين عمارة "فالتجنيس لا يرمي إلى تكوين "الأشباه" بقدر ما يهدف إلى تحويل المحليين المهزومين إلى "رعايا طبيعيين" (naturels) بالنسبة إلى السلطة" وحملهم "على القبول بقواعد لعبة غير متكافئة". وهي سياسة تستند إلى فلسفة وإلى تصوّر ارتقائي وحتى عنصري كما يتضح ذلك من خلال مفهوم جمعية الأمم لفكرة درجة التحضر عبر تصنيفاتها المختلفة للانتداب. وكذلك الشأن بالنسبة إلى الإمبراطورية البريطانية حيث تأثرت سياسة الجنسية بكتابات جون ستوارت ميل الذي اعتبر أن التمتع بهذا الصنف، أي الجنسية، يبقى رهين الوصول إلى مستوى معين من التقدّم (L. Banko).

تؤدي التصورات المذكورة للجنسية والممارسات المصاحبة لها إلى جهود تحييز مختلفة وإلى بروز أشكال متنوعة من سيادة الدولة على المجال الترابي. ترتبط تلك الجهود بالصراع حول منافع مادية وبمدى كفاءة السلط المحلية في الاضطلاع بدور الوساطة. ففي الحالة الأولى، تلك المتعلقة بقضية نسيم شمامة، يتسع مجال الجنسية لدى ممثل الدولة التونسية إذ يجعلها تستند إلى مرجعية انتماء تتجاوز الدولة المسلمة. وعلى هذا الأساس، وخلافا لما يدعيه البعض استنادا إلى الحقوق العامة، من أن الجنسية هي صنف غريب عن عالم الإسلام⁶، دافع ممثل الدولة على تصوّر للجنسية يجعلها تعكس بالنسبة إلى المسلم في ذات الوقت علاقة بالدولة وصنفا من الانتماء محايا لكيانه ومتجاوزا لإرادته. وفي الحالات الأخرى تنحصر إرادة التحييز ضمن مجالات محدودة. ومن اللافت للانتباه في هذا السياق أن الجنسية باعتبارها صنفا قانونيا لا تتطابق بالضرورة مع المستوى الوطني. يتضح ذلك في حال الجزائر حيث تتزامن إرادة سحب القوانين الفرنسية على مجمل البلاد الجزائرية مع تأكيد الخصوصيات والفوارق وسياسة التمييز. وفي بلدان الانتداب ميّز البريطانيون الوضعية الفلسطينية عن بقية ممتلكاتهم. وفي هذا الإطار المتعلق برهانات التحييز تستدعي مقولات "حق الأرض" ومرجعية الإقامة ومفاهيم "روح العودة" مزيدا من التفكير.

يرتبط فرض قوانين الجنسية والمبادرات الرامية إلى إرساء سيادة الدول على المجالات في كل مرحلة بعدة متغيرات. ففي المستوى العام لم تؤخذ الآليات الدولية التي لها قدرة التأثير على قوانين الجنسية بعين الاعتبار في الدراسات المتعلقة بالجنسية أو لنقل إنها لم تدرج في سياقها التاريخي. وهو فراغ سعى فليب بورمو في هذا الملف إلى معالجته عبر التفكير في تأثيرات الأنظمة الدولية مثل جمعية الأمم على

⁶ من بين المراجع التي كرها نور الدين عمارة في أطروحته:

Pierre Arminjon, « De la Nationalité dans l'Empire ottoman, spécialement en Égypte », *Revue Générale de droit international Public*, Paris, A. Pédone, 1901 ; Paul Ghali, *Les Nationalités détachées de l'Empire Ottoman à la suite de la Guerre*, Paris, Domat-Montchrestien, 1934 ; Ahmad Rechid, « L'Islam et le droit des gens », *Académie de Droit International. Recueil des cours*, 1937, vol. II, p. 371-504.

الجنسيات. فقد بيّن أن هذه الأخيرة عدلت " اشتغال الجنسيات باتخاذ مواقف غير مسبقة" إذ لم تفرض احترام إطار تكوين الجنسيات أي المبادئ المرتبطة بإرساء نظم الانتداب.

وفي المستوى الأوسط بين الإمبراطوريات وبين الدول المنبثقة عن الإمبراطوريات، فإن ممارسات الجنسية والتصوّرات المرافقة لها وكذلك كيفية اندراجها في المجالات ترتبط أيضا بانتقال المعايير والتجارب. ففي قضية نسيم شمامة مثلا تدخل نائب القنصل الإيطالي في سوسة لكي يقدم في 1873 رأيا قانونيا، أو فتوى اعتبرها إسلامية، وهو لا يعدو أن يكون سوى فصل مستمد من قانون فرنسي يعود إلى 1867 يتعلق بمدة "الثلاث سنوات" التي يفقد على إثرها الشخص المقيم بالخارج جنسيته الأصلية. وضمن هذه الحركية أيضا يندرج ميراث الإمبراطوريات ولاسيما الخاص منه بالإمبراطورية العثمانية في أوجهه السياسية والإدارية والاجتماعية والذي كان له بدون شك تأثير دائم على كيفية تحديد الانتماءات. اضطرت القوى الاستعمارية الأوروبية إلى التفاعل مع تشاريع الجنسية السابقة وطرق تحديد الانتماءات الموجودة بإسطنبول والقاهرة وتونس (Herzog, 2011). فكانت لها مواقف حاسمة من ظاهرة الحماية القديمة وأشكال الانتماءات السائدة (والمتمثلة بالخصوص في المرجعيات العائلية أو القبلية أو الإسلامية) والتي لا تتوافق مع مستوى الدولة أو المستعمرة أو منطقة الانتداب. وفي هذا السياق أيضا تباينت مواقف الإدارات الاستعمارية تجاه كيفية رسم الانتماءات القومية. ففي الحالة الفلسطينية مثلا لم يكن الاتفاق، في بداية العشرينات، حاصلا بين وزارات الخارجية والداخلية والشؤون الاستعمارية في لندن من جهة والإدارة الاستعمارية في القدس من جهة ثانية حول كيفية تحديد الانتماء الفلسطيني.

وأخيرا في المستوى المحلي يصبح تطبيق قوانين الجنسية وفرض السيادة على المجالات أكثر تعقيدا. ففي هذا المستوى يتضح مفعول التجنيس والمواطنة لا فقط في المجالات والعباد بل كذلك في الممتلكات والأشياء. ويعكس وضع البحارة الإيطاليين في منطقة عنابة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بشكل جلي تأثير قوانين الجنسية في الأفراد والفضاءات والأشياء ومساهمتها في التفاعل الخاصل فيما بينها. فمنذ احتلال هذه المدينة المينائية الواقعة شرقي ما كان يسمى بإيالة الجزائر في الثلاثينات من القرن التاسع عشر، لجأت السلط الفرنسية صاحبة السيادة على المياه الإقليمية باستمرار إلى التكيف مع الواقع المتمثل في احتكار الصيد من قبل البحارة ذوي الأصول الإيطالية. فكانت سياسة التجنيس أحد الأساليب التي عمدت إليها السلط الفرنسية في الستينات من ذات القرن لتكريس سيادتها على المياه وخاصة الموارد البحرية. تمثلت تلك السياسة أولا في فرنسة المراكب وقسما من طاقم الملاحين الإيطاليين القائمين على استغلال موارد البحر ثم تحفيز بقية البحارة على القبول بالجنسية الفرنسية. ولكن حتى في هذه المرحلة الأخيرة كانت للبحارة طريقتهم الخاصة في التعامل مع الوضع الجديد المتمثل في وجود بحارة ومراكب

إيطاليين في مياه إقليمية فرنسية. فقد عمدوا في مواسم الصيد إلى استعمال مراكب إيطالية بشكل غير قانوني أو بوثائق مزورة.

الأفراد في مواجهة الدول

لا توجد إجابة موحدة للمقاربة الثانية للجنسية المتمثلة في "كيفية تصور الأفراد لصيغ الانتماء الوطني" و"توظيفه" (Saada, 2007, 225). فكلّ المساهمات المضمّنة في هذا الملف لا تقرّ لا بنجاح الجنسية بوصفها انتماء قانونيا ولا بفشلها التام كما لا يبرهن الدارسون على تحول الجنسية إلى هوية. فكيف يمكن معرفة وجهة نظر الفاعلين ورصد تذبذبها؟ فالحالات التي تمت دراستها تسمح خاصة بالتساؤل حول هامش الحرية لفعل الفاعلين وأشكال تأقلمهم وأساليبها. فبعض الفاعلين واجهوا مصاعب تعلقت بتولي رؤساء الجماعات أو الأعيان تمثيلهم أمام الدول بينما وجد أفراد آخرون أنفسهم "ضمن علاقات دولية ربطت خياراتهم بأولويات سلط موسومة بالقومية" (Ph. Bourmaud).

وضمن إطار أضيق توجد مجموعة مختلفة من ردود الفعل والتأقلم تؤدي إمّا إلى القبول وإن شكليا بجنسية واحدة أو أكثر، نظرا إلى الحقوق التي تتيحها، أو إلى رفض كلي أو جزئي لقوانين الجنسية لأنها تخلق الفوارق والانقسام ضمن فضاءات اجتماعية واسعة (L. Banko) أو أخيرا كما في حالة بحارة عنابة إلى تجنب المعايير التي تفرضها الجنسية عبر التلاعب بإجراءات التعريف. وضمن هذه الإستراتيجيات يلعب الأفراد والمجموعات المنبئة أو الموجودة في المنفى أو المهاجرة دورا محوريا : يتعاقب اليهود المغاربة المستقرون في ليفورنة والجزائريون اللاجئون في الإمبراطورية العثمانية والسوريون- اللبنانيون المستقرون في إفريقيا الغربية والفلسطينيون بأمريكا (ص.13) على امتداد هذا الملف مستخدمين مطالبهم حول الجنسية أداة لصناعة الوطن- الأم وللنفاذ من أجل النفاذ إلى الموارد. هذا الوضع جعل نور الدين عمارة ينعت أولئك الفاعلين والوسطاء بـ "سماسرة الجنسية" يتمثل عملهم في تفحص "الامتيازات التي تتيحها مختلف الجنسيات والمقارنة بينها" مواصليين بذلك سلوكيات سابقة ضمن الحماية المندرجة في إطار نظام الامتيازات العثماني. نعثر على هذا التنوع في ردود الفعل ضمن المجموعات المهتدة في جنسيتها ومواطنتها. فبعد إلغاء أمر كريميو في 1940 وفيما كان بعض اليهود يجتهدون في البرهنة على مواطنتهم، كان البعض الآخر ممن أثرت فيه هذه المرحلة يتجه نحو الصهيونية أو الشيوعية العالمية بينما عمل قسم آخر على الإقتراب من المسلمين عبر بناء مشاريع سياسية مشتركة. تلنقي هذه الاستنتاجات حول تنوع الإستراتيجيات مع توجه عميق في إستغرافية الإمبراطوريات الاستعمارية الحالية والتي تعبّر عنها فكرة أن العلاقة بين الأوروبيين والمسلمين والمعمرين والمستعمرين والإداريين لا يمكن حصرها في صنفين متضادين : مستعمرين ومستعمرين (Cooper, 2005, Clancy-Smith, 2011). على أن هذا

الاستنتاج قادر في ذات الوقت على تشويش الاستقطاب الثنائي وكذلك تغييب رهانات العنف والسيطرة الاستعمارية.

ومن وجهة نظر أخرى يلتقي التأكيد على الفعل والإنجاز مع مفهوم "أفعال المواطنة"⁷ الذي بلوره أنجين ف. إيسين (2009) والذي يحيل على مجموعة من الأفعال الرامية إلى الاندراج ضمن وحدة سياسية أو إيجاد مكانة عبر المطالبة بالحقوق⁸. وفي هذا الاتجاه ليست مؤسسة المواطنة هي التي تدفع بالفاعل إلى الفعل بل على العكس من ذلك فإن الفرد عبر تصرفاته هو الذي يصنع المواطنة. ولئن اقتربت بعض المساهمات من هذا الاستنتاج فإن أصحابها لا يذهبون إلى حد التحرر من القانون. فهم لا يعتبرون القانون وهما أو أسلوب كتابة. وفي هذا الإطار يقترح نور الدين عمارة، عبر إعادة تركيب مسيرة أمينة هانم، منهجا إرشاديا : فهو يستدعي القارئ إلى فهم سلوك الفاعلين وكيف يبدعون في الربط بين القانون و"روايات الذات"، بين القانون وأدبياته أي "الأشكال السردية التي تقول القانون والتي يفهم من خلالها ادعاء قانوني أو التي تنتظر إليه انطلاقا من رواية خيالية". وتأكيدا لهذا القول تُستعمل روايات أمينة هانم والمدافعين عنها التي تعيد رسم حدث احتلال الجزائر في 1830، كقاعدة للتفاوض من أجل حق يتمثل في الاعتراف بحماية الدولة الفرنسية والحصول على جارية. وبالتالي فليست الأفعال وحدها هي المنطلق الذي يحدد من خلاله الفاعلون ما يمثل في أعينهم حقا ولكن استنادا إلى "مهاراتهم السردية" وقدراتهم في التعبير عن أنفسهم وعن الحدث (Zemon Davis, 1988).

ضمن هذا الملف، تسمح روايات الذات ومختلف أشكال الممارسة المتعلقة بالجنسية بالتأريخ لكيفية تركيب الانتماءات. فمن البديهي أن الانتماءات الأخرى، سواء كانت عائلية أو قبلية أو إثنية أو دينية لا تندثر مع تكوين الجنسيات (Beaugrand, 2009 : 24)، لكن السؤال هو كيف نجعلها تتفاعل مع بروز الجنسية (Sfeir, 2008 : 24)؟ ما هي الظروف والتفاعلات التي تجعل نظام انتماء ما يصبح غير فاعل في حين يتمكن آخر من فرض نفسه؟ فنسيم شمامة مثلا لا يختار. نراه يحتفظ بحقوقه في مكان ويطالب بأخرى في غيره. وفي الوقت الذي يتمسك فيه بألقابه الدالة على مكانته المرموقة في تونس ويحافظ على علاقاته برجال الدولة في عاصمة تلك الإيالة العثمانية المتواضعة نراه يسعى إلى القيام بالإجراءات اللازمة لطلب الجنسية الفرنسية ثم الإيطالية. أما في حالة أمينة هانم فيمكن فهم الدعاوى والمطالبة بالحقوق لديها على أنها امتداد لثقافة الولاء والمكانة الاجتماعية والتبعية المتبادلة بين الأشخاص. وفي تشكيلة أخرى يرفض الفلسطينيون ، في ما بين الحربين، التخلي عن انتمائهم إلى مناطق خارجة عن الحدود التي رسمها الانتداب ساعين إلى بلورة انتمائهم في إطار التعارض مع السلط البريطانية حتى وإن كانوا يعيشون في

⁷ acts of citizenship

⁸ التي أشار إليها بن سموين وله الشكر على ذلك.

المنفى وعلى أرض أمريكية. يتضح من خلال أفكار الحقوقيين والمفكرين السياسيين اللبنانيين موضوع دراسة جولان، أن مبدأ الجنسية وخاصة علاقة النسب "تعكس" في مرحلة أولى "المصالح الديمغرافية والاقتصادية" حتى تتسنى المحافظة على العلاقات مع شتات الهجرة المسيحية. ولكن هذا التصور البراغماتي سرعان ما تصلّب في مرحلة ثانية لكي تصبح "صورة لبنان باعتباره بلد هجرة مكوّنا محايثا لتمثل الأمة التي بات ينظر إليها بوصفها مجموعة سلالية".

آفاق أخرى : دولة العائلة وما بعد الجنسية.

تستوجب مسألة تركيب الانتماءات مزيدا من التفكير والأمر ينطبق على بعض المسائل الأخرى التي أثّرت في هذا الملف والتي تستدعي مزيدا من التعميق. تحتل الرهانات المرتبطة بالعائلة والنسب مكانة محورية في التشريع الخاصة بالجنسية فقد خضعت القرابة والذرية إلى إعادة صياغة قانونية حتى تكون أداة للدمج في الدولة أو الإقصاء منها بينما تمت دولة علاقات البنوة (; Sahllins,2000 ; Gonon,1994 ; 268-269: Saada,2007). ومن هذا المنظور بينت الدراسات كيف استخدمت قوانين الجنسية أداة مراقبة على النساء والزوجات وأداة ضغط على خياراتهن الزوجية بحرمانهن من جنسيتهن (; Bredbenner, 1998). وتفسح مقالات القسم الأول من هذا الملف مكانا لمسارات نساء ولخياراتهن. لكن الأرشيفات المستعملة من طرف الدارسين لا تمكن من إعادة بناء إستراتيجيات العائلات والتفاعلات بين أفراد العائلة في مواجهة رهانات الجنسية. وفي أحسن الحالات تبرز الزوجات والبنات لا سيما في قضايا الإرث ولكن في غالب الأحيان يكون التجنيس عبارة عن "فعل صادر عن رجل يكون ملزما لعائلته"(3: Sayad,1993).

بناءً على التحقيب الذي تم اختياره في هذا الملف (بين الثلاثينات من القرن التاسع عشر والستينات من القرن العشرين) لا تسمح المقالات المكونة له بتناول رهان أخير وهامّ وهو فهم مسألة الجنسية في الفترة اللاحقة للاستعمار أو بروز ما يمكن تسميته بما بعد الجنسية. يستعرض مقال لوفول لوتشيانى أجزاء من الجدل الحاصل حول الجنسية الجزائرية في 1963 حيث عرّف الجزائري بكونه ذلك المنحدر "على الأقل من أب وجد جزائري" و" المولود بالجزائر والمسلم". وهو جدل يستحق البحث : كيف نقرأ المعيار الديني في تحديد الانتماء؟ هل أراد المشرعون الجزائريون قلب السياسة الاستعمارية أي تغيير ما كان في عهد الاستعمار أداة للإقصاء إلى وسيلة سياسية تعطي الغلبة "للسكان الأصليين" أولئك الذين ظلوا لفترة طويلة مهمشين؟

وهناك أفق آخر تحيل إليه المقالات هو ذلك المتمثل في حالات انعدام الجنسية: محكمة إيطالية مثلا تقضي بوفاة نسيم شمامة خاليا من الجنسية، و تجار وطلبة فلسطينيون مقيمون بالخارج ولكنهم محرومون من أي

نوع من الحماية يمكن أن توفرها لهم السلطات البريطانية ... هل تنبئ هذه الحالات أو هل هي شبيهة بوضعيات ما بعد الجنسية في سياقات " العولمة وتكوّن مجموعات متجاوزة للدول القومية وانتشار للشئات وتوزعه بين وضعيات قانونية متعددة" (Hanafi, 2012)؟ وفي تطبيق لفكر هابرماس على الوضعية الفلسطينية يقترح عالم الإجماع ساري حنفي خيارا يتمثل في وضعية ما بعد الجنسية يتمتع ضمنها المواطن ذو الانتماء العالمي "بمبدأ دستوري ثابت" تحدوه "وطنية دستورية" "تؤسس لتنظيم سياسي وديمقراطي لا يخضع لمبدأ الدولة القومية" (Sari, 2012 : 167). وفي هذا الإطار يمكن طرح التساؤل التالي: هل سيمنح أمل ما بعد الجنسية من التخلص من المعيار الناظم للعالم أم أنه لن يكون سوى شكل جديد من الطوباوية الكونية طالما أن الدولة القومية هي المصدر الأساسي المانع " للحق في التمتع بالحقوق" (Weil, 2011).

المراجع

Abécassis, Frédéric et Le Gall-Kazazian, Anne, 1992, « L'identité au miroir du droit. Le statut des personnes en Égypte (fin XIX^e-milieu XX^e siècle) », *Égypte. Monde arabe* 11, p. 11-38.

Amara, Nouredine (dir.), 2012, « De la colonie à l'État-nation: constructions identitaires au Maghreb », *Maghreb et Sciences sociales*, Paris, L'Harmattan.

Beaugrand, Claire, 2007, « Émergence de la "nationalité" et institutionnalisation des clivages sociaux au Koweït et au Bahreïn », *Chroniques yéménites* [En ligne] 14, mis en ligne le 18 mars 2009, Consulté le 02 décembre 2012. URL : <http://cy.revues.org/1466>

Benslimane, Fatma et Abdessamad, Hicham, 2012, *Penser le national au Maghreb et ailleurs*, Tunis, Diraset-Arabesques.

Blévis, Laure, 2003, « La citoyenneté française au miroir de la colonisation : étude des demandes de naturalisation des "sujets français" en Algérie coloniale », *Genèses* 53, p. 25-47.

Bourmaud, Philippe, 2009, « Construction nationale et discrimination au Proche-Orient, de la fin de l'Empire ottoman à nos jours », *Vingtième siècle* 103, p. 62-76

Bredbenner, Candice, 1998, *A Nationality of Her Own: Women, Marriage and the Law of Citizenship*, Berkeley, University of California Press.

Brubaker, Roger, 1997, *Citoyenneté et nationalité en France et en Allemagne*, Paris, Belin.

Burbank Jane et Cooper, Frederick, 2008, « Empire, droits et citoyenneté, de 212 à 1946 », *Annales Histoire Sciences Sociales* 3, p. 495-531.

Cerutti, Simona, 2012, *Étrangers. Étude d'une condition d'incertitude dans une société d'Ancien Régime*, Paris, Bayard.

Clancy-Smith, Julia Ann, 2011, *Mediterraneans : North Africa and Europe in an Age of Migration, c. 1800-1900*, Berkeley, University of California Press, 2011.

Cooper, Frederick, 2005, *Colonialism in question. Theory, Knowledge, History*, Berkeley, University of California Press.

Denis, Vincent et About, Ilse, 2010, *Histoire de l'identification des personnes*, Paris, La Découverte.

Denoix, Sylvie, 1997, « Formes juridiques, enjeux sociaux et stratégies foncières », in Denoix, Sylvie (dir.), *Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée* 79-80, p. 10-22.

Fassin, Didier, 2009, « Les économies morales revisitées », *Annales. Histoire, Sciences sociales* 6, p. 1237-1266.

Gonon, Anne, 1994, « Le code de la nationalité de 1899 ou l'étranger et le national vus par l'État japonais », *Ebisu* 7, p. 47-72.

Grangaud, Isabelle et Michel, Nicolas (dir.), 2010, « L'identification. Des origines de l'islam au XIX^e siècle », *Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée* 127.

Grangaud, Isabelle, 2012 « Appartenance locale et communauté politique : relations sociales, droits, revendications », *GDRI*, Aix-en-Provence.

Hanafi, Sari, 2012, « Citoyenneté flexible et inflexibilité des États-nations. Proposition pour un nouveau cadre d'analyse du retour des réfugiés palestiniens », in Signoles, Aude et Al Hussein, Jalal (dir.), *Les Palestiniens : entre État et diaspora. Le temps des incertitudes*, Paris, Karthala/IISMM, p. 149-175.

Henri, Jean-Robert, 1994, « L'identité imaginée par le droit. De l'Algérie coloniale à la construction européenne », in Martin, Denis-Constant (dir.), *Cartes d'identité. Comment dit-on « nous » en politique ?*, Paris, Presses de la Fondation Nationale des Sciences Politiques, p. 41-63

Herzog, Christophe, 2011, « Migration and the State: On Ottoman Regulations Concerning Migration Since the Age of Mahmud II », in Freitag,

Ulrike et al. (dir), *The City in the Ottoman Empire : Migration and the making of urban modernity*, Abingdon, Routledge, p. 117-133.

Ilbert, Robert, 1988, « Qui est grec ? La nationalité comme enjeu en Égypte 1830-1930 », *Relations internationales* 54, p. 139-160.

Isin, Engin F., 2009 « Citizenship in flux : The figure of the activist citizen », *Subjectivity* 29-1, p. 367-388.

Karpat, Kemal, 1982, « *Millets and Nationality. The Roots of the Incongruity of Nation and State in the Post-Ottoman Era* », in Braude, Benjamin et Lewis, Bernard (dir.), *Christians and Jews in the Ottoman Empire. The Functioning of a Plural Society*, New York-London, Holmes and Meier, t. I, pp. 141-169.

Kastoryano, Riva, 2001, « Nationalité et citoyenneté en Allemagne aujourd'hui », *Vingtième siècle. Revue d'histoire* 70, p. 3-17.

Lagarde, Paul, 2011, *La nationalité française*, Paris, Dalloz (rééd.).

Lewis, Mary Dewhurst, 2013, *Divided rule: sovereignty and empire in French Tunisia, 1881-1938*, Berkeley, University of California Press.

McDougall, James, 2006, *History and the Culture of Nationalism in Algeria*, Cambridge, Cambridge University Press.

Noiriel, Gérard, 1995, « Socio-histoire d'un concept. Les usages du mot « nationalité » au XIX^e siècle », *Genèses* 20, p. 4-23.

Oualdi, M'hamed, 2012, « L'héritage du général Husayn. La pertinence du "national" et de la nationalité au début du protectorat français sur la Tunisie », in Ben Slimane, Fatma et Abdessamad, Hichem, *Penser le national au Maghreb et ailleurs*, Tunis, Diraset-Arabesques, p. 65-88.

Parolin, Gianluca P., 2007, *Citizenship in the Arab World. Kin, Religion and Nation-State*, Amsterdam, Amsterdam University Press.

Saada, Emmanuelle, 2007, *Les enfants de la colonie. Les métis de l'empire français entre sujétion et citoyenneté*, Paris, La Découverte.

Sahlins, Peter, 2000, « La nationalité avant la lettre. Les pratiques de naturalisation en France sous l'Ancien Régime », *Annales. Histoire, Sciences sociales* 5, p. 1081-1108.

Sayad, Abdelmalek, 1993, « Naturels et naturalisés », *Actes de la recherche en sciences sociales* vol. 99, p. 26-35.

Sfeir, Jihane, 2008, *L'exil palestinien au Liban. Le temps des origines (1947-1952)*, Paris, Karthala/IFPO.

Urban, Yerri, 2011, *L'indigène dans le droit colonial français (1865-1955)*, Paris, Fondation Varenne.

Vidal, Cécile, 2009, « Francité et situation coloniale. Nation, empire et race en Louisiane française (1699-1769) », *Annales. Histoire, Sciences Sociales* 5, p. 1019-1050.

Weil, Patrick et Hansen, Randall (dir.), 1999, *Nationalité et citoyenneté en Europe*, Paris, La Découverte.

Weil, Patrick, 2002, *Qu'est-ce qu'un Français ? Histoire de la nationalité française depuis la Révolution*, Paris, Gallimard.

Weil, Patrick, 2011, « From conditional to secured and sovereign : The new strategic link between the citizen and the nation-state in a globalized world », *International Journal of Constitutional Law* 9 (3-4), p. 615-635.

Zemon Davis, Natalie, 1988, *Pour sauver sa vie. Les récits de pardon au XVI^e siècle*, Paris, Seuil (coll. « L'Univers historique »).